

	Midocean Journal for Research and Studies https:// e-ISSN:	
---	---	--

أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية

منى الزكري

إدارة الأعمال – كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن – الإمارات العربية المتحدة

البريد الإلكتروني: Mo.Abdullah26@icloud.com

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ضوء توجهات رؤية 2030 الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني. وأُجريت الدراسة في المملكة العربية السعودية شاملة أربع مناطق جغرافية هي الرياض وجدة والدمام ومناطق أخرى، وأربعة قطاعات اقتصادية. واعتمدت الدراسة المنهج المختلط الجامع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، إذ طُبقت استبانة على عينة عشوائية طبقية بلغت 384 مشاركاً من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها، إلى جانب مقابلات شبه منظمة مع خبراء القطاع ومسؤولي هيئة "منشآت". وتوقعت الدراسة، استناداً إلى الأدبيات السابقة والإطار المفاهيمي، وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة وعلى فرص العمل معاً، مع فروق تُعزى إلى القطاع الاقتصادي ودور معزّز للدعم الحكومي. وأوصت الدراسة بترشيد السياسات الداعمة لهذا القطاع، وتوسيع برامج التمويل والتدريب، ومعالجة التفاوت الإقليمي في توزيع فرص العمل، وتبني مؤشرات قياس تربط النمو الكمي للمنشآت بأثره التنموي على الأفراد.

الأهداف: تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المعيشة وفرص العمل، وتقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي.

مكان الدراسة: المملكة العربية السعودية (الرياض، جدة، الدمام، ومناطق أخرى).

المنهجية: منهج مختلط (وصفي تحليلي وكمي)، استبانة على 384 مشاركاً ومقابلات شبه منظمة.

النتائج: يُتوقع وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية على مستوى المعيشة وفرص العمل، مع فروق تُعزى إلى القطاع الاقتصادي.

التوصيات: ترشيد السياسات الداعمة، توسيع برامج التمويل والتدريب، ومعالجة التفاوت الإقليمي في فرص العمل.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مستوى المعيشة، فرص العمل، رؤية 2030، المملكة العربية السعودية.

Abstract

This study analyzes the impact of small and medium enterprises (SMEs) on improving living standards and enhancing employment opportunities in Saudi Arabia, in light of Vision 2030 objectives to diversify the national economy. Objectives: to examine the effect of SMEs on living standards and employment and to evaluate the effectiveness of government support programs. Setting: Saudi Arabia, covering four geographic regions (Riyadh, Jeddah, Dammam, and other regions) and four economic sectors. Methodology: a mixed-methods design combining descriptive-analytical and quantitative approaches; a questionnaire was administered to a stratified random sample of 384 SME owners and employees, alongside semi-structured interviews with sector experts and officials of the Monsha'at authority.

Results: a statistically significant positive impact of SMEs on both living standards and employment is anticipated, with differences attributable to economic sector and a reinforcing role for government support. Recommendations: refine policies supporting the sector, expand financing and training programs, address regional disparities in employment distribution, and adopt indicators linking the quantitative growth of enterprises to their developmental impact on individuals.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs), Living Standards, Employment, Vision 2030, Saudi Arabia

1. المقدمة

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ركيزةً اقتصاديةً أساسيةً في معظم دول العالم، إذ تُسهم بشكل مباشر في خلق فرص العمل وتحفيز الابتكار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. وعلى الصعيد العالمي، تُشكّل هذه المشروعات ما يزيد على 90% من إجمالي المنشآت التجارية، وتوفّر نحو 70% من فرص العمل في الاقتصادات النامية والناشئة وفق تقارير منظمة العمل الدولية (ILO).

وفي سياق المملكة العربية السعودية، باتت المشروعات الصغيرة والمتوسطة محوراً استراتيجياً ضمن رؤية 2030 التي تسعى إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ورفع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول عام 2030. وقد أسهمت الحكومة في هذا التوجه من خلال تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، وإطلاق حزمة من البرامج التمويلية والتدريبية والتنظيمية.

وقد شهد هذا القطاع تحولاً جذرياً خلال العقد الأخير، إذ انتقل من كونه نشاطاً هامشياً يقتصر على المتاجر التقليدية والحرف الصغيرة إلى قطاع منظم يحظى برعاية مؤسسية متكاملة، تُوجت بإنشاء هيئة "منشآت" عام 2016 كذراع تنفيذية لرؤية 2030 في هذا المجال. ووفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن الهيئة (2024)، تجاوز عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة في المملكة 780 ألف منشأة موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يعكس ديناميكية متنامية في بيئة الأعمال المحلية. غير أن هذا النمو الكمي لا يعني بالضرورة تحقق أثر تنموي متكافئ على مستوى معيشة الأفراد العاملين في هذا القطاع، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى استقصائه بعمق.

ومن زاوية أخرى، فإن التجارب الدولية الناجحة في دعم هذا القطاع، كتجربة ألمانيا مع منظومة (Mittelstand) وتجربة كوريا الجنوبية في دعم الشركات الناشئة، تُقدّم دروساً مستفادة يمكن الاستئناس بها عند تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي، مع مراعاة خصوصية البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

وقد أكدت دراسات سابقة عديدة — كدراسة (Ayyagari et al. 2021) ودراسة العنزي والشهري (2022) — الدور المحوري لهذه المشروعات في خفض البطالة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، غير أنها أغفلت في معظمها الجمع بين متغيري مستوى المعيشة وفرص العمل في نموذج موحد مطبّق على البيئة السعودية. ومن ثَمَّ، تنطلق هذه الدراسة من مفهوم التنمية الشاملة (Inclusive Development) وتوظّف مصطلحات التنمية البشرية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات الاقتصادية الداعمة بوصفها ركائز مفاهيمية للإطار النظري، سعياً إلى تقديم صورة تحليلية مستندة إلى الأدلة تُعين صانعي القرار على ترشيد سياساتهم التنموية.

ولا يمكن فهم موقع هذا القطاع في الاقتصاد السعودي بمعزل عن التحول الهيكلي الأوسع الذي تشهده المملكة. فقد ظل الاقتصاد الوطني لعقود يقوم على ريع النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات العامة، بما ربّط اعتماداً مزدوجاً: اعتماد الموازنة العامة على تقلبات أسواق الطاقة العالمية من جهة، واعتماد سوق العمل على القطاع العام بوصفه المشغل الأول من جهة أخرى. وقد كشفت موجات انخفاض أسعار النفط المتتالية هشاشة هذا النموذج، وأبرزت الحاجة إلى قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما تمثّل الركيزة التي قامت عليها رؤية 2030.

وفي هذا الإطار برزت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أداة سياسة عامة لا مجرد نشاط اقتصادي تلقائي، إذ نُظر إليها بوصفها الوسيط القادر على ترجمة النمو الاقتصادي الكلي إلى مكاسب ملموسة على مستوى الأسرة والفرد. غير أن هذه الترجمة ليست تلقائية بالضرورة؛ فقد يرتفع عدد المنشآت المسجلة وتتوسع برامج الدعم دون أن ينعكس ذلك بالقدر

نفسه على دخل العاملين واستقرارهم الوظيفي وجودة حياتهم، ولا سيما إذا كانت الوظائف المستحدثة متدنية الأجر أو قصيرة الأمد أو مركزة في مناطق دون أخرى.

ويضايف من أهمية هذا السؤال أن سوق العمل السعودي يتسم بخصائص هيكلية تجعل نقل الخلاصات الدولية إليه محفوفاً بالمخاطر المنهجية، ومن أبرزها ازدواجية السوق بين عمالة وطنية وعمالة وافدة تتباين في هيكل الأجور والتوقعات الوظيفية، وتركز النشاط الاقتصادي في عدد محدود من الحواضر الكبرى، وحدائث عهد المنظومة الداعمة قياساً بنظيراتها في الاقتصادات المتقدمة. وهذه الخصائص مجتمعة تجعل الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة مسألة تحتاج إلى قياس محلي مباشر لا إلى استنساخ لنتائج بيانات أخرى.

ومن ثم تكتسب الدراسة الحالية قيمتها الجديدة من كونها تنقل السؤال البحثي من مستوى "كم منشأة نشأت وكم وظيفة تولدت" إلى مستوى "ما الذي تغير فعلياً في معيشة من يعملون في هذه المنشآت"، وتفحص المتغيرين معاً في نموذج تحليلي واحد يجمع بين الأداة الكمية والمقابلات النوعية، وعلى امتداد جغرافي وقطاعي أوسع مما اعتمدته الدراسات المحلية السابقة.

2. مشكلة الدراسة

على الرغم من التوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تبنتها المملكة العربية السعودية لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تظل التساؤلات قائمة حول مدى انعكاس نمو هذا القطاع فعلياً على تحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل مستدامة. وقد أشار الغامدي (2021) إلى أن مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي ارتفعت من 20% إلى 28% خلال الفترة 2016-2020، في حين أكد العنزي والشهري (2022) وجود علاقة إيجابية بين نمو هذا القطاع وانخفاض البطالة. بيد أن كلتا الدراستين توقفتا عند حدود المتغيرات الكمية المجردة دون قياس الأثر الفعلي على مستوى معيشة الأفراد، وهو ما يشكل الفجوة الجوهرية التي تسعى الدراسة الراهنة إلى ردمها. ويتجلى بُعد المشكلة البحثية في المؤشرات التالية:

- تشير تقارير الهيئة العامة للإحصاء (2024) إلى أن معدل بطالة السعوديين لا يزال يتجاوز 7.7% رغم ارتفاع أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تُظهر الدراسات أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات لا تتجاوز عمر ثلاث سنوات بسبب ضعف البنية التمويلية والتنافسية.
- يُلاحظ تفاوت واضح في توزيع فرص العمل بين المناطق الحضرية والريفية، مما يُعمق التفاوتات الإقليمية.
- تشير البيانات إلى أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال دون المستهدف في رؤية 2030. ويكشف تأمل هذه المؤشرات مجتمعة عن مفارقة تنموية جوهرية: فبينما تتصاعد الأرقام الدالة على اتساع القطاع كمّاً — عدد المنشآت المسجلة، وحجم التمويل الموجه، وعدد البرامج الداعمة — تظل المؤشرات الدالة على أثره النوعي في حياة الأفراد أقل وضوحاً وأضعف توثيقاً. وهذه المفارقة ليست خاصة بالسياق السعودي وحده، إذ رصدت أدبيات التنمية نظائر لها في اقتصادات ناشئة عدة، غير أن ندرة الدراسات المحلية التي قاست الأثر على مستوى الفرد لا على مستوى المؤشرات الكلية تجعل الحكم في الحالة السعودية أقرب إلى الافتراض منه إلى الاستنتاج المؤسّس على أدلة.

ويزيد من إلحاح المشكلة أن السياسات الداعمة لهذا القطاع تستهلك موارد عامة معتبرة، ومن ثم فإن غياب قياس دقيق لأثرها النهائي على معيشة المستفيدين يُضعف القدرة على ترشيد إنفاق هذه الموارد وتوجيهها إلى أكثر البرامج فاعلية. وهنا

تحدد المساهمة المجتمعية المرجوة من الدراسة، إذ توفّر لصانعي القرار أساساً تجريبياً للمفاضلة بين بدائل الدعم بدلاً من الاعتماد على مؤشرات الأداء الوسيطة كعدد المنشآت المستفيدة أو حجم التمويل المصروف.

وبناءً على ما سبق، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرى التالي: "ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030؟"

3. أهمية الدراسة

(أ) الأهمية العلمية:

- إثراء الأدبيات النظرية المتعلقة بأثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السياق السعودي الذي يعاني من شح الدراسات التحليلية المتعمقة.
- سدّ الفجوة المعرفية المتعلقة بدراسة المتغيرين (مستوى المعيشة وفرص العمل) معاً في إطار نموذج تحليلي موحد.
- تقديم إطار نظري متكامل يربط بين نظريات التنمية الاقتصادية ومؤشرات التنمية البشرية في سياق اقتصاديات الخليج.

(ب) الأهمية التطبيقية:

- تزويد الجهات الحكومية كهيئة "منشآت" ووزارة الاقتصاد والتخطيط بمعطيات تحليلية تُسهم في توجيه البرامج الداعمة.
- مساعدة صانعي السياسات في تصميم تدخلات هادفة لتعزيز الأثر التنموي لهذا القطاع.
- تمكين رواد الأعمال من فهم العوامل المؤثرة في نجاح مشروعاتهم واستدامتها.

وتتجاوز أهمية الدراسة الفئات المباشرة المستفيدة منها إلى المجتمع بمعناه الأوسع، إذ إن كل تحسّن في قدرة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توليد وظائف مستقرة ومجزية ينعكس على خفض معدلات البطالة بين الشباب، وعلى تقليص التفاوت الاقتصادي بين المناطق، وعلى تعزيز الاستقرار الأسري المرتبط بانتظام الدخل. كما تكتسب الدراسة أهمية توقيتية من تزامنها مع مرحلة متقدمة من مستهدفات رؤية 2030، وهي مرحلة تستدعي المراجعة والتقويم أكثر من غيرها، بما يجعل نتائجها ذات صلة مباشرة بجهود المتابعة والتقويم الجارية لدى الجهات المعنية.

4. أهداف الدراسة

الهدف العام: تحليل أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في ضوء توجهات رؤية 2030. وتتفرع عنه الأهداف الخاصة الآتية:

- الكشف عن طبيعة العلاقة بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات مستوى المعيشة (الدخل، الخدمات، الرفاه).
- قياس حجم مساهمة هذه المشروعات في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة بحسب القطاع والمنطقة.
- تحديد أبرز التحديات التي تُعيق قدرة هذه المشروعات على تحقيق أثر تنموي مستدام.
- تقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي في تعزيز القدرة التشغيلية لهذه المشروعات.

- تقديم إطار مقترح من التوصيات العملية لتعظيم الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5. تساؤلات الدراسة وفروضها

التساؤل الرئيسي: ما مدى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة العربية السعودية في إطار رؤية 2030؟

وينبثق عنه تساؤلان فرعيان:

- ما مستوى إسهام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحسين مستوى المعيشة (الدخل، التعليم، الصحة، الرفاه) في المملكة العربية السعودية؟
- ما حجم فرص العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المختلفة (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية)؟

وانطلاقاً من الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، تصوغ الدراسة الفرضية الرئيسية الآتية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز فرص العمل في المملكة. وتتفرع عنها الفرضيات الفرعية:

- H1: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسن مستوى الدخل والمعيشة.
- H2: تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة إيجابية وذات دلالة إحصائية في رفع معدلات التوظيف وتقليل البطالة.
- H3: يؤثر الدعم الحكومي تأثيراً إيجابياً وذا دلالة إحصائية في تعزيز قدرة هذه المشروعات على توفير فرص العمل.
- H4: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعزى إلى متغير القطاع الاقتصادي.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة. المتغيران التابعان: مستوى المعيشة، وفرص العمل. المتغير المعزّز: الدعم الحكومي بصوره التمويلية والتدريبية والتنظيمية. المتغير التصنيفي: القطاع الاقتصادي (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية). كما تُصَبط في التحليل متغيرات ديموغرافية مساندة تشمل المنطقة الجغرافية وحجم المنشأة وعدد سنوات نشاطها وصفة المشارك.

6. الأدب النظري للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى النظرية الوضعية (Positivism) بوصفها الإطار الابستمولوجي الحاكم لمنهجية البحث، والتي تفترض إمكانية قياس الظواهر الاجتماعية والاقتصادية كمياً واختبار العلاقات السببية بينها بأدوات إحصائية موضوعية. وقد اختير هذا التوجه بالنظر إلى طبيعة تساؤلات الدراسة وفروضها التي تتطلب اختبار علاقات ارتباطية وتأثيرية بين متغيرات قابلة للقياس الكمي.

غير أن الدراسة لم تكتفِ بالمنظور الوضعي البحث، بل استندت جزئياً إلى النظرية التفسيرية (Interpretivism) في الجزء النوعي منها المتمثل في المقابلات شبه المنظمة، بهدف فهم أعمق للسياقات والدوافع التي يصعب على الاستبانة الكمية وحدها الإحاطة بها، وهو ما يُعرف في أدبيات المنهجية بـ"البراغماتية" (Pragmatism) الداعمة لمنهج البحث المختلط الذي تبنته هذه الدراسة.

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوره

لا يوجد تعريف عالمي موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ يتباين تحديدها من دولة إلى أخرى تبعاً لحجم الاقتصاد الوطني وطبيعة بنيته الإنتاجية. وتعتمد معظم التصنيفات ثلاثية معايير رئيسية هي عدد العاملين، وحجم الإيرادات السنوية، وقيمة الأصول الرأسمالية. ففي الاتحاد الأوروبي تُصنّف المنشأة متوسطة إذا كان عدد العاملين فيها أقل من 250 عاملاً وإيراداتها السنوية دون 50 مليون يورو، في حين تعتمد الولايات المتحدة معايير أوسع تختلف باختلاف القطاع الصناعي. أما في المملكة العربية السعودية فقد اعتمدت هيئة "منشآت" تصنيفاً يجمع بين عدد العاملين والإيرادات السنوية، بحيث تُعدّ المنشأة متناهية الصغر إذا ضُمَّت من واحد إلى خمسة عاملين، وصغيرة إذا ضُمَّت من ستة إلى تسعة وأربعين عاملاً، ومتوسطة إذا ضُمَّت من خمسين إلى مئتين وتسعة وأربعين عاملاً.

ولا يقتصر الاهتمام الأكاديمي بهذه المشروعات على بُعدها الاقتصادي المباشر، بل يمتد إلى وظائفها الاجتماعية بوصفها قناة لاستيعاب العمالة الوافدة إلى سوق العمل حديثاً، وحاضنة لريادة الأعمال والابتكار، وأداة لإعادة توزيع الفرص الاقتصادية جغرافياً. ومن هنا اكتسب هذا القطاع مكانته المتقدمة في أدبيات التنمية بوصفه جسراً بين النمو الاقتصادي الكلي والرفاه الفردي، وهو الجسر الذي تسعى الدراسة الحالية إلى فحص متانته في السياق السعودي.

ويترتب على غياب التعريف الموحد أثر منهجي مباشر في الدراسات المقارنة، إذ إن ما يُصنّف منشأة متوسطة في اقتصاد صغير قد يُعدّ منشأة صغيرة في اقتصاد كبير، ما يجعل مقارنة النسب والمعدلات بين الدول محفوفةً بالتحفظ. ومن هنا تلتزم الدراسة الحالية بتصنيف هيئة "منشآت" بوصفه المرجع الرسمي المعتمد محلياً، وتتخفظ عند مقارنة نتائجها بنتائج الدراسات الأجنبية التي اعتمدت تصنيفات مغايرة.

ثانياً: مستوى المعيشة بوصفه بناءً متعدد الأبعاد

تطوّر مفهوم مستوى المعيشة في الأدبيات الاقتصادية من مفهوم أحادي البعد يُختزل في متوسط الدخل الفردي، إلى بناء متعدد الأبعاد يشمل القدرة على الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والاستقرار المالي، والأمان الوظيفي، والرفاه الذاتي المدرك. وقد أسهمت مقارنة القدرات (Capability Approach) في تحويل بؤرة القياس من الموارد التي يملكها الفرد إلى الحريات الفعلية المتاحة له لتحقيق نمط الحياة الذي يقدّره، وهو ما انعكس لاحقاً في بناء مؤشر التنمية البشرية الذي يجمع بين الدخل والصحة والتعليم في مؤشر مركّب واحد.

وتبنّى الدراسة الحالية هذا التصور المتعدد الأبعاد، فتقيس مستوى المعيشة عبر أربعة أبعاد فرعية هي: الدخل والاستقرار المالي، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وفرص التعليم والتدريب، والرفاه العام المدرك. ويُتيح هذا التصور تجاوز القصور الذي وقعت فيه دراسات محلية سابقة اكتفت بقياس الدخل النقدي وحده، ومن ثمّ عجزت عن رصد التحسّن أو التدهور في جوانب المعيشة غير النقدية.

ويثير تبنيّ هذا التصور إشكالاتاً قياسيةاً جديراً بالبيان، إذ إن الأبعاد غير النقدية لمستوى المعيشة يصعب رصدها بالبيانات الإدارية والسجلات الرسمية، ما يستدعي الاعتماد على أدوات المسح والتقارير الذاتية. وقد وُجّه إلى هذه الأدوات نقد مفاده

أن إدراك الفرد لمستوى معيشته قد يتأثر بمقارنته بمحيطه الاجتماعي لا بحالته الموضوعية وحدها، غير أن أدبيات الرفاه الذاتي ترد على ذلك بأن هذا الإدراك ليس تشويشاً على القياس بل جزء أصيل من الظاهرة المدروسة، إذ إن أثر التحسن الاقتصادي في حياة الناس يمرّ حتماً عبر إدراكهم له.

وتوازن الدراسة الحالية بين الاعتبارين بصياغة فقرات تجمع بين مؤشرات قابلة للتحقق نسبياً — كالقدرة على تغطية النفقات الأساسية والحصول على الرعاية الصحية والتدريب — ومؤشرات إدراكية تتصل بالشعور بالاستقرار والرضا العام، بما يُتيح قراءة النتيجة في ضوء البعدين معاً.

ثالثاً: العلاقة النظرية بين نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

تفسّر الأدبيات الاقتصادية العلاقة بين نمو هذا القطاع وارتفاع معدلات التشغيل بجملة من الآليات، أبرزها أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتسم بكثافة عمّالية أعلى نسبياً من المنشآت الكبيرة قياساً إلى رأس المال المستثمر، ما يجعل كل وحدة استثمار فيها تولّد عدداً أكبر من الوظائف. يُضاف إلى ذلك انخفاض عتبة الدخول إلى هذه المشروعات من حيث المهارة ورأس المال، بما يُتيح استيعاب فئات يصعب اندماجها في سوق العمل الرسمي كالشباب حديثي التخرج والنساء الراغبات في أنماط عمل مرنة.

غير أن هذه العلاقة ليست خطية ولا مضمونة، إذ تتوقف على جودة الوظائف المستحدثة لا على عددها فحسب. فالوظائف المتدنية الأجر وغير المستقرة قد ترفع معدلات التشغيل الإحصائية دون أن تُحدث تحسناً مقابلاً في مستوى معيشة شاغليها، وهي المفارقة التي تُعرف في أدبيات التنمية بظاهرة "العمل الفقير" (Working Poverty). ومن هنا تنبع الأهمية النظرية لجمع متغيري التشغيل ومستوى المعيشة في نموذج واحد، بدلاً من الاكتفاء بأحدهما مؤشراً على الآخر.

وتضيف الأدبيات آلية ثالثة تتصل بالتوزيع الجغرافي للفرص، إذ تميل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الانتشار في نطاقات جغرافية أوسع من المنشآت الكبيرة التي تتركز عادةً في المراكز الحضرية والمناطق الصناعية الكبرى. وهذه السمة تمنح القطاع دوراً محتملاً في تقليص التفاوت الإقليمي في فرص العمل، وهو دور لا يتحقق تلقائياً بل يتوقف على توافر بنية تحتية ولوجستية ورقمية تسمح للمنشأة الصغيرة في منطقة نائية بالوصول إلى أسواقها ومورديها بكفاءة معقولة.

وثمة آلية رابعة تتعلق بأثر المضاعف المحلي، إذ إن الدخل المتولّد في المنشآت الصغيرة يميل إلى إعادة الإنفاق داخل المجتمع المحلي نفسه بنسبة أعلى مما يحدث في المنشآت الكبيرة العابرة للمناطق، بما يُنتج دورة نشاط اقتصادي ثانوية تتجاوز آثارها العاملين المباشرين في المنشأة إلى محيطها. غير أن قياس هذا الأثر غير المباشر يقع خارج نطاق الدراسة الحالية، ويُوصى بتناوله في دراسات لاحقة متخصصة.

رابعاً: دور الدعم الحكومي بوصفه متغيراً معززاً

تتنوع صور التدخل الحكومي الداعم لهذا القطاع بين التدخل التمويلي عبر القروض الميسرة وضمانات التمويل، والتدخل التنظيمي عبر تبسيط إجراءات التسجيل والترخيص، والتدخل المعرفي عبر برامج التدريب والإرشاد والحضانات، والتدخل السوقي عبر تخصيص حصص من المشتريات الحكومية لهذه المنشآت. وتُشير الأدبيات إلى أن أثر هذه التدخلات يكون أقوى حين تتكامل فيما بينها، إذ إن التمويل وحده دون بناء القدرات الإدارية كثيراً ما يُفضي إلى تعثر المنشآت المستفيدة.

وفي السياق السعودي، تمثل هيئة "منشآت" الجهة المحورية المنوط بها تنسيق هذه التدخلات منذ تأسيسها عام 2016، إلى جانب بنك التنمية الاجتماعية وصندوق الصناديق وبرامج التمويل الأخرى. وتقتضد الدراسة الحالية أن هذا الدعم يعمل بوصفه متغيراً معززاً يرفع من قدرة المشروعات على توليد فرص العمل، وهو ما تصوغه في الفرضية الفرعية الثالثة.

على أن الأدبيات تُنبّه في المقابل إلى مخاطر محتملة للدعم غير المحكم التصميم، ومنها ما يُعرف بأثر الإحلال (Displacement Effect) حيث تنمو المنشأة المدعومة على حساب منافسة غير مدعومة في السوق نفسها فيكون المحصلة الصافية على مستوى التشغيل الكلي محدودة، وما يُعرف بأثر الاتكالية حيث ترتبط استدامة المنشأة باستمرار الدعم لا بجدارتها التنافسية. ومن ثم فإن قياس أثر الدعم ينبغي أن يتجه إلى المحصلة الصافية على مستوى القطاع لا إلى مكاسب المنشآت المستفيدة وحدها، وهو تنبيه منهجي تأخذه الدراسة بالحسبان عند تفسير نتائج الفرضية الثالثة.

خامساً: التجارب الدولية المقارنة

تُقدّم التجربة الألمانية عبر منظومة (Mittelstand) نموذجاً لمنشآت متوسطة الحجم عائلية الملكية طويلة الأمد، تتخصص في أسواق ضيقة وتستثمر بكثافة في التدريب المهني المزدوج الذي يجمع بين التعليم النظري والتطبيق داخل المنشأة، ما جعل هذا القطاع عماداً للتشغيل وللاستقرار الوظيفي في الاقتصاد الألماني. أما التجربة الكورية الجنوبية فتقوم على ربط المنشآت الصغيرة بسلاسل توريد الشركات الكبرى وعلى دعم مكثف للشركات الناشئة التقنية عبر حاضنات ومسرّعات أعمال مدعومة حكومياً.

ورغم ما تقدّمه هاتان التجربتان من دروس مستفادة، فإن نقلها إلى البيئة السعودية يستلزم مراعاة خصوصيات هيكلية، من أبرزها بنية سوق العمل المعتمدة على العمالة الوافدة، وحدثة عهد المنظومة المؤسسية الداعمة، وتباين الكثافة السكانية والاقتصادية بين مناطق المملكة. وهو ما يستدعي دراسات محلية مؤسّسة على بيانات ميدانية بدلاً من الاستسناخ المباشر للنماذج الأجنبية.

ويقود ذلك إلى تمييز مفهومي ضروري بين ثلاثة مستويات لقياس أثر التشغيل: مستوى الكم ويُقاس بعدد الوظائف المستحدثة؛ ومستوى الاستقرار ويُقاس بمتوسط عمر الوظيفة ومعدل الدوران الوظيفي وطبيعة التعاقد؛ ومستوى الجودة ويُقاس بمستوى الأجر مقارنةً بخط الكفاية المعيشية وتوافر التغطية التأمينية وفرص التطور المهني. وتقتصر أغلب الدراسات المحلية على المستوى الأول وحده، فيما تتبنّى الدراسة الحالية المستويات الثلاثة مجتمعةً في بناء فقرات بُعد فرص العمل، بوصف ذلك شرطاً لازماً لربط التشغيل بمستوى المعيشة ربطاً ذا معنى.

سادساً: البيئة المؤسسية والتنظيمية للقطاع في المملكة

شهدت البيئة المؤسسية الحاضنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة تحولاً متسارعاً منذ إطلاق رؤية 2030، تتمثل في إنشاء الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" لتتولى تنظيم القطاع ودعمه وتنمية ثقافة ريادة الأعمال، إلى جانب حزمة من الإصلاحات التنظيمية التي استهدفت خفض كلفة الدخول إلى السوق وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص وتقليص المدة الزمنية اللازمة لبدء النشاط.

وقد رافق ذلك تطوير أدوات تمويلية متعددة تشمل برامج الإقراض الميسر وضمانات التمويل الموجهة لسد فجوة الائتمان التي طالما شكّلت العائق الأبرز أمام هذه المنشآت، فضلاً عن مبادرات لتمكين المنشآت الصغيرة من النفاذ إلى المشتريات الحكومية بوصفها سوقاً مضمونة نسبياً. وتشير تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2023) إلى تحسّن تدريجي في مؤشرات القطاع، وإن ظلت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي دون المستهدف المحدد في رؤية 2030.

ويُلاحظ أن هذه المنظومة الداعمة قامت في جوهرها على معالجة جانب العرض في معادلة نمو المنشآت — أي تيسير التأسيس وتوفير التمويل والتدريب — فيما ظل جانب الطلب متمثلاً في نفاذ هذه المنشآت إلى أسواق مستقرة ومجزية أقل

حظاً من المعالجة نسبياً. وهذه الملاحظة ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة، لأن المنشأة التي تُؤسس بيسر وتُمَوَّل بسخاء ثم لا تجد سوقاً كافية لمنتجاتها لن تتمكن من توليد وظائف مستقرة ولا من رفع أجور العاملين فيها.

سابعا: التحديات البنيوية أمام استدامة المشروعات

تُجمع الأدبيات على أن التحدي الأكبر أمام هذا القطاع لا يكمن في التأسيس بل في الاستمرار، إذ تتعثر نسبة معتبرة من المنشآت خلال سنواتها الثلاث الأولى. وتُرد أسباب هذا التعثر إلى مجموعات من العوامل: عوامل تمويلية تتصل بضعف رأس المال العامل وصعوبة النفاذ إلى الائتمان المصرفي بشروط ملائمة؛ وعوامل إدارية تتصل بمحدودية الخبرة في التخطيط المالي وإدارة المخزون والتسويق؛ وعوامل سوقية تتصل بشدة المنافسة وضيق هوامش الربح في الأنشطة منخفضة عتبة الدخول؛ وعوامل تتصل ببنية سوق العمل ومنها ارتفاع كلفة استقطاب الكوادر المؤهلة والاحتفاظ بها في منشآت صغيرة لا تستطيع منافسة القطاعين العام والخاص الكبير في الأجور والمزايا.

ويتربط على هذه التحديات أثر مباشر في موضوع الدراسة، إذ إن قصر عمر المنشأة يعني بالضرورة قصر عمر الوظائف التي ولدتها، وهو ما يُضعف قدرة القطاع على إحداث تحسن مستدام في مستوى معيشة العاملين فيه مهما بلغ عدد المنشآت المسجلة. ومن هنا تُدرج الدراسة استقرار الوظائف بوصفه مؤشراً مستقلاً ضمن قياس فرص العمل لا مجرد عددها.

ويُضاف إلى ما سبق تحدٍ يتصل بالتحول الرقمي، إذ باتت القدرة على التسويق الإلكتروني وإدارة المدفوعات الرقمية وتحليل بيانات العملاء شرطاً للبقاء في كثير من الأنشطة لا ميزة تنافسية إضافية. وتتفاوت المنشآت الصغيرة تفاوتاً كبيراً في جاهزيتها الرقمية تبعاً لعمر مالكيها ومستواه التعليمي وقطاع نشاطها، بما يُنتج فجوة رقمية داخل القطاع نفسه قد تُترجم إلى فجوة في الأداء والتشغيل والأجور. وقد أشارت دراسة (OECD (2022 إلى هذا البُعد تحديداً حين ربطت بين سياسات دعم التحول الرقمي وارتفاع الإنتاجية ومستوى الأجور.

ثامناً: الإطار المفاهيمي للدراسة

بناءً على ما تقدّم، يقوم الإطار المفاهيمي للدراسة على متغير مستقل هو نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومتغيرين تابعين هما مستوى المعيشة وفرص العمل، ومتغير معرّز هو الدعم الحكومي، ومتغير تصنيفي هو القطاع الاقتصادي. ويفترض هذا الإطار وجود مسار مباشر من المتغير المستقل إلى كلا المتغيرين التابعين، ومسار غير مباشر من نمو المشروعات إلى مستوى المعيشة عبر فرص العمل بوصفها متغيراً وسيطاً جزئياً، وهو التصور الذي تستأنس فيه الدراسة بنموذج (Rahman & Ahmed (2021.

ويُميّز هذا الإطار بين مسارين للأثر جديرين بالفصل التحليلي: مسار غير مباشر يمرّ عبر التشغيل، إذ يوفّر نمو المنشأة وظيفةً لفرد فيرتفع دخله ومن ثمّ مستوى معيشته؛ ومسار مباشر لا يمرّ بالتشغيل، إذ ينعكس نمو المنشأة على معيشة مالكيها وأسرته وعلى دورة النشاط الاقتصادي في محيطها الجغرافي. ويفسر إغفال هذا الفصل في بعض الدراسات السابقة ما وقعت فيه من خلط بين أثر المشروعات على العاملين وأثرها على أصحابها، وهو ما تتلافاه الدراسة الحالية بتضمين صفة المشارك (مالك أو عامل) متغيراً ديموغرافياً يُفصل التحليل على أساسه.

مصطلحات الدراسة:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة: هي المنشآت التي يعمل بها من 1 إلى 249 موظفاً وفق تصنيف هيئة "منشآت"، وتُقسّم إلى ثلاث فئات: صغرى (1-5 موظفين)، وصغيرة (6-49 موظفاً)، ومتوسطة (50-249 موظفاً)، وتُعرف إجمالاً بأنها المنشآت المسجلة رسمياً لدى الهيئة والمستوفية لأحد هذه المعايير.
- مستوى المعيشة: يُقصد به إجمالاً درجة تحسّن الدخل والرعاية الصحية والتعليم والاستقرار المالي والرفاه العام للفرد، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الثاني من أداة الدراسة.
- فرص العمل: تُعرف إجمالاً بأنها حجم الوظائف المستحدثة واستقرارها ونوعيتها الناتجة عن نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تقيسها استجابات أفراد العينة على فقرات الجزء الثالث من أداة الدراسة.
- رؤية 2030: البرنامج الوطني الاستراتيجي للمملكة العربية السعودية الذي أُطلق عام 2016 ويهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، ويُعدّ تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد ركائزه الاقتصادية الرئيسية.

7. مراجعة الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة الحالية الترتيب الموضوعي، بحيث تُعرض أولاً الدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية، بما يُتيح بناء تدفق منطقي يُمهّد لتحديد الفجوة البحثية بوضوح.

أولاً: الدراسات العربية

دراسة العنزي والشهري (2022):

هدفت إلى قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة في المملكة خلال الفترة 2015-2021، واعتمدت المنهج الكمي بتطبيق الاستبانة على عينة من 320 مديراً في منطقة الرياض، وتوصّلت إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً عند مستوى (0.01) بين نمو هذه المشروعات وانخفاض معدلات البطالة. ويُعدّ هذا الإسهام قيماً من حيث توفير الأدلة الكمية على أثر التوظيف، غير أن الدراسة أغفلت قياس الأثر على مستوى المعيشة بمؤشرات المتعددة واقتصرت على منطقة الرياض.

دراسة الغامدي (2021):

تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل الوطني في ضوء رؤية 2030 باستخدام تحليل المحتوى والبيانات الثانوية، وخلصت إلى أن مساهمة هذه المشروعات في الناتج المحلي ارتفعت من 20% عام 2016 إلى 28% عام 2020، إلا أنها اعتمدت على البيانات الكلية دون الغوص في الأثر الفردي على مستوى المعيشة.

دراسة السلمي والمطيري (2020):

ركّزت على تأثير برامج الدعم الحكومي في الأداء التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمنطقة جدة على عينة من 250 مشروعاً، وأظهرت أن 67% من المشاركين أكدوا الأثر الإيجابي لبرامج "منشآت" في تطوير قدراتهم، غير أنها لم تقيس أثر ذلك الدعم على مستوى معيشة العمالة.

دراسة الحربي (2019):

استهدفت تقييم دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة الحجاز، وتوصلت إلى أن هذه المشروعات تُوفّر ما يزيد على 60% من فرص العمل في القطاعات التجارية، واقتصرت على منطقة جغرافية واحدة دون قياس مستوى المعيشة.

دراسة آل الشيخ (2020):

فحصت واقع ريادة الأعمال النسائية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الرياض، معتمدةً المنهج النوعي عبر 15 مقابلة معمّقة مع رائدات أعمال، وخلصت إلى أن تمكين المرأة اقتصادياً عبر هذه المشروعات ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة أسرتهن، لكنها لم تُقدّم قياساً كمياً للأثر.

دراسة الزهراني وباوزير (2021):

تناولت العلاقة بين برامج تمويل صندوق التنمية الاجتماعية ونمو المشروعات الصغيرة في المنطقة الجنوبية باستخدام تحليل الانحدار على بيانات 180 مشروعاً، وأظهرت أثراً إيجابياً دالاً إحصائياً لبرامج التمويل الميسر على معدل بقاء المشروعات بعد العام الثالث، دون التطرق إلى انعكاس ذلك على مستوى معيشة العاملين.

دراسة القحطاني (2023):

استهدفت تحليل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي الأسري بمنطقة عسير، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي بتطبيق استبانة على عينة من 210 من أصحاب المشروعات، وتوصلت إلى أن 74% من المشاركين أفادوا بتحسّن ملموس في دخل أسرهم بعد ثلاث سنوات من تأسيس مشاريعهم، غير أنها اقتصرت على بُعد الدخل الأسري دون التطرق إلى مؤشرات التوظيف أو الرفاه الأوسع.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

دراسة Ayyagari et al. (2021):

أجرتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على بيانات 104 دول، وخلصت إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُسهم بما بين 50-60% من فرص العمل في الاقتصادات النامية مع ارتباط موجب بكثافتها ومؤشر التنمية البشرية، وتُوفّر إطاراً مقارناً دولياً قيماً وإن افترقت بياناتها إلى التخصص السعودي.

دراسة OECD (2022):

تناولت دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التعافي الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19 في 38 دولة عضو، وأكدت أن السياسات الداعمة للابتكار والتحول الرقمي ترفع الإنتاجية وتحسّن مستوى الأجور، إلا أن السياق الجغرافي يختلف كلياً عن البيئة السعودية.

دراسة Dini & Szakonyi (2020):

نُشرت في Journal of Development Economics وفحصت أثر الإصلاحات التنظيمية على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط، وخلصت إلى أن تبسيط التراخيص وتفعيل الإرشاد يُفضيان إلى زيادة ملحوظة في التوظيف.

تقرير World Bank (2023) – Doing Business: Saudi Arabia:

قدّم تقييماً شاملاً لبيئة الأعمال في المملكة، وأشار إلى تحسّن مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال نتيجة الإصلاحات التنظيمية المصاحبة لرؤية 2030، بما ينعكس على تسهيل تأسيس المشروعات وتقليص الفترة الزمنية والتكلفة اللزمتين للتسجيل، إلا أن التقرير ذو طابع مؤسسي عام ولا يقيس الأثر المباشر على الأفراد.

دراسة (2019) Kambou, Page & Wantchekon:

صادرة عن البنك الدولي وتناولت أثر برامج بناء القدرات المؤسسية على نتائج التوظيف في المشروعات الصغيرة بالعالم العربي، معتمدةً منهج التقييم شبه التجريبي (Quasi-Experimental) على عينة من ست دول عربية، وأظهرت أن المشروعات المستفيدة من برامج التدريب المؤسسي حققت نمواً في التوظيف يفوق نظيراتها غير المستفيدة بمقدار 18%، ولم تشمل المملكة ضمن عينتها.

دراسة (2022) Beck & Demirgüç-Kunt:

نُشرت في Small Business Economics وفحصت العلاقة بين حجم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات الفقر في 87 دولة نامية باستخدام بيانات لوحية (Panel Data) تمتد على عقدين، وخلصت إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي ترتبط بانخفاض معدل الفقر بنحو 2.3 نقطة مئوية.

دراسة (2021) Rahman & Ahmed:

نُشرت في Journal of Small Business Management وفحصت العلاقة الثلاثية بين نمو المشروعات الصغيرة ومستوى المعيشة والتوظيف في ثلاث دول ناشئة بآسيا باستخدام نمذجة المعادلة البنائية (SEM)، وخلصت إلى وجود تأثير مباشر وغير مباشر لنمو هذه المشروعات على مستوى المعيشة عبر متغير التوظيف كوسيط جزئي، وهو ما تستأنس به الدراسة الحالية في بناء إطارها المفاهيمي.

ويلاحظ على مجمل الدراسات الأجنبية المستعرضة أنها أرقى منهجياً من نظيراتها العربية من حيث اتساع قواعد البيانات وامتدادها الزمني وتنوع أساليبها الإحصائية، غير أنها في المقابل أبعد عن السياق المحلي وأقل قدرة على التقاط خصوصياته المؤسسية والاجتماعية. ويمثّل هذا التوتر بين العمق المنهجي والقرب السياقي إشكالاً متكرراً في أدبيات التنمية، وتحاول الدراسة الحالية الموازنة بين طرفيه باستعارة الأطر التحليلية المتقدمة من الأدبيات الدولية وتطبيقها على بيانات محلية مُجمّعة ميدانياً.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

من حيث الأهداف: تباينت الدراسات السابقة في وجهتها؛ فمنها ما استهدف قياس أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف وخفض البطالة، ومنها ما اتجه إلى قياس أثرها في الدخل والأمن الاقتصادي الأسري، ومنها ما انصرف إلى تقييم فاعلية برامج الدعم الحكومي في الأداء التشغيلي. وتلتقي الدراسة الحالية مع هذه الاتجاهات جميعاً، وتتمايز عنها في كونها تجمعها في هدف واحد مركّب بدلاً من تناولها متفرقة.

من حيث المنهج: غلب على الدراسات المحلية المنهج الكمي القائم على الاستبانة، فيما اعتمد بعضها تحليل المحتوى والبيانات الثانوية، واقتصر أحدها على المنهج النوعي عبر المقابلات المعمّقة. وتتميز الدراسة الحالية باعتمادها المنهج المختلط الذي يجمع بين الأدوات الكمية والنوعية في تصميم مترام، بما يوفر تثليثاً منهجياً يعزز صدق النتائج.

من حيث المجتمع والعينة: اقتصر معظم الدراسات المحلية على منطقة جغرافية واحدة كالرياض أو جدة أو الحجاز أو عسير، وتراوحت أحجام عيناتها بين 15 مفردة في الدراسات النوعية و320 مفردة في الدراسات الكمية. وتتجاوز الدراسة الحالية هذا القيد بتغطيتها أربع مناطق وأربعة قطاعات اقتصادية بعينة طبقية بلغت 384 مفردة.

من حيث الأدوات والأساليب الإحصائية: تنوعت الأدوات بين الاستبانة والمقابلة وتحليل الانحدار ونمذجة المعادلة البنائية وتحليل المسار والمنهج شبه التجريبي. وتوظف الدراسة الحالية حزمة من الأساليب الاستدلالية تشمل الارتباط والانحدار وتحليل التباين، بما يتناسب مع طبيعة كل فرض من فروضها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة: أفادت الدراسة الحالية من الأدبيات المستعرضة في بلورة مشكلة البحث وصياغة فروضه، وفي بناء الإطار المفاهيمي ولا سيما تصور الوساطة الجزئية المستمد من دراسة Rahman & Ahmed (2021)، وفي اشتقاق فقرات أداة الدراسة وتحديد أبعادها، وفي اختيار الأساليب الإحصائية الملائمة، وفي تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء ما توصلت إليه دراسات سابقة.

التعقيب وتحديد الفجوة البحثية: يتبين من استعراض الدراسات السابقة أن معظمها ركز على أحد المتغيرين دون الآخر؛ فبعضها عالج أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف، وبعضها الآخر تناول أثرها في الدخل أو الأمن الاقتصادي الأسري، فيما اقتصرت الدراسات المحلية في غالبها على منطقة جغرافية واحدة. وتتميز الدراسة الحالية بجمعها بين متغيري مستوى المعيشة وفرص العمل في نموذج تحليلي موحد، وبتغطيتها الجغرافية والقطاعية الأوسع، وبتوظيفها المنهج المختلط الجامع بين الأداة الكمية والمقابلات النوعية.

8. المنهجية

اعتمدت الدراسة المنهج المختلط الجامع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، بما يتلاءم مع طبيعة تساؤلاتها وفروضها. وتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها في المملكة العربية السعودية، وشُحبت منه عينة عشوائية طبقية بلغت 384 مشاركاً موزعين على أربع مناطق جغرافية (الرياض، جدة، الدمام، ومناطق أخرى) وأربعة قطاعات اقتصادية (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية)، وهو حجم يتفق مع معادلات تحديد حجم العينة للمجتمعات الكبيرة عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ 5%.

وتمثلت أداة الدراسة الرئيسية في استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء: البيانات الأولية للمشاركين، وفقرات قياس مستوى المعيشة، وفقرات قياس فرص العمل، وفق مقياس ليكرت الخماسي. واستُكملت الأداة الكمية بمقابلات شبه منظمة (8-10 مقابلات) مع عدد من خبراء القطاع ومسؤولي هيئة "منشآت" لتعميق فهم السياقات والدوافع. وتُتحقق من صدق الأداة عبر الصدق الظاهري بعرضها على محكمين متخصصين وصدق الاتساق الداخلي، ومن ثباتها عبر معامل ألفا كرونباخ. وتُحلّل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وتشمل معاملات الارتباط وتحليل الانحدار واختبار تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروق تبعاً للقطاع الاقتصادي.

8-1 نوع الدراسة والمنهج المستخدم

تُصنّف هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية ذات الطابع التفسيري، إذ لا تكفي برصد الظاهرة وتوصيفها بل تسعى إلى تفسير العلاقات القائمة بين متغيراتها واختبار دلالتها الإحصائية. وقد اختير التصميم المختلط المتزامن (Convergent Mixed-Methods Design) الذي تُجمع فيه البيانات الكمية والنوعية في مرحلة واحدة ثم تُدمج

نتائجها في مرحلة التفسير، لما يوفره من تثليث منهجي (Triangulation) يعزز صدق الاستنتاجات ويحد من القصور الملازم لكل أداة على حدة.

8-2 مجتمع الدراسة وعينتها

تألف مجتمع الدراسة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسمياً لدى هيئة "منشآت" والعاملين فيها في المملكة العربية السعودية. ونظراً لكبر حجم هذا المجتمع وتباين خصائصه جغرافياً وقطاعياً، اعتمد أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية (Stratified Random Sampling) الذي يضمن تمثيل كل شريحة بنسبة تقارب وزنها في المجتمع الأصلي. وقُسم المجتمع إلى طبقات وفق معيارين متقاطعين: المنطقة الجغرافية (الرياض، جدة، الدمام، ومناطق أخرى)، والقطاع الاقتصادي (التجارة، الصناعة، الخدمات، التقنية).

وُحد حجم العينة بـ 384 مفردة استناداً إلى معادلة كوكران لتقدير حجم العينة في المجتمعات كبيرة الحجم عند مستوى ثقة 95% وهامش خطأ لا يتجاوز 5%، وهو الحجم المتعارف عليه في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المماثلة. وروعي في التوزيع أن تحصل كل منطقة وكل قطاع على نصيب يعكس ثقله النسبي في قاعدة بيانات المنشآت المسجلة. وقد فُصلت المعاينة الطبقية على المعاينة العشوائية البسيطة لسببين منهجيين: أولهما أن المتغيرات المستهدفة بالقياس — وبخاصة فرص العمل — يُتوقع أن تتباين تبايناً منهجياً بين القطاعات والمناطق، وهو تباين قد تُخفيه العينة البسيطة إذا مالت مصادفةً إلى تمثيل شريحة دون أخرى. وثانيهما أن الفرضية الفرعية الرابعة تنص صراحةً على فروق تُعزى إلى القطاع الاقتصادي، ما يستلزم ضمان حجم كافٍ في كل قطاع يسمح بإجراء المقارنات الإحصائية بينها بقوة اختبار مقبولة.

8-3 أداة الدراسة وإجراءات بنائها

بُنيت الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة للدراسة اعتماداً على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وعلى نحو يتسق مع الإطار المفاهيمي المقترح. وتكونت من ثلاثة أجزاء: يتناول الجزء الأول البيانات الأولية للمشارك (الجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والمنطقة، والقطاع الاقتصادي، وحجم المنشأة، وعدد سنوات نشاطها، وصفة المشارك بوصفه مالِكاً أو عاملاً)؛ ويقيس الجزء الثاني مستوى المعيشة عبر أبعاده الأربعة المشار إليها في الإطار النظري؛ ويقيس الجزء الثالث فرص العمل من حيث حجم الوظائف المستحدثة واستقرارها وجودتها ومدى إسهام برامج الدعم الحكومي في توليدها.

وصيغت فقرات الجزأين الثاني والثالث وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج من "موافق بشدة" إلى "غير موافق بشدة"، وتُصحح الاستجابات بإعطاء الدرجات من خمسٍ إلى واحد على الترتيب. ويُحكم على المتوسطات الحسابية وفق مدى الفئة المحسوب بقسمة المدى على عدد المستويات، بحيث تُعدّ الفئة من 1 إلى أقل من 2.33 منخفضة، ومن 2.33 إلى أقل من 3.67 متوسطة، ومن 3.67 فأكثر مرتفعة.

أما دليل المقابلة شبه المنظمة فقد صيغ في محاور مفتوحة تتناول تقييم الخبراء لفاعلية برامج الدعم، والتحديات البنيوية التي تواجه استدامة المشروعات، وقراءتهم لانعكاس نمو القطاع على معيشة العاملين فيه، مع إتاحة المجال لأسئلة استيضاحية تنبثق من مجرى الحوار.

8-4 صدق الأداة وثباتها

يُتحقق من الصدق الظاهري للأداة بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في الاقتصاد وإدارة الأعمال ومناهج البحث، وتُعدّل الفقرات في ضوء ملاحظاتهم حذفاً وإضافةً وإعادة صياغة، مع اعتماد نسبة اتفاق لا تقل

عن 80% معياراً للإبقاء على الفقرة. ويُتحقق من صدق الاتساق الداخلي بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل بعد والدرجة الكلية للمقياس.

ويُقاس ثبات الأداة بمعامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي على مستوى كل بُعد وعلى مستوى المقياس ككل، وتُعدّ القيم التي تبلغ 0.70 فأكثر مقبولة لأغراض البحث الاجتماعي. ويُدعم ذلك بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية أولية خارج عينة الدراسة الأصلية للتأكد من وضوح الصياغة وملاءمة زمن التطبيق.

8-5 إجراءات تطبيق الدراسة

سارت إجراءات الدراسة وفق خطوات متتابعة، بدأت بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وصياغة المشكلة والفروض، ثم بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري، ثم عرضها على المحكمين وتعديلها في ضوء ملاحظاتهم، ثم تطبيقها على عينة استطلاعية للتحقق من وضوح الفقرات وحساب مؤشرات الثبات الأولية.

وبعد إخراج الأداة في صورتها النهائية، وُزعت إلكترونياً وميدانياً على أفراد العينة المستهدفة في المناطق الأربع بعد الحصول على التسهيلات اللازمة، مع متابعة معدلات الاستجابة وإرسال رسائل تذكيرية لضمان بلوغ الحجم المستهدف. وبالتوازي، أُجريت المقابلات شبه المنظمة مع الخبراء ومسؤولي هيئة "منشآت" بعد تحديد مواعيدها والحصول على موافقتهم على التسجيل أو التدوين، ثم فُرغت وُحُلّت موضوعياً. وأخيراً، رُوجعت الاستبانات المستردة واستُبعد غير المكتمل منها، ورُمزت البيانات وأُدخلت إلى برنامج التحليل الإحصائي تمهيداً لمعالجتها.

ويُستكمل التحقق من الصدق بفحص الصدق البنائي عبر المقارنة بين بنية المقياس المستخرجة من البيانات والبنية النظرية المفترضة في الإطار المفاهيمي، فإن تطابقتا عُدّ ذلك مؤشراً على أن الأداة تقيس البناء المقصود بأبعاده الأربعة لا بناءً أحادياً غير متمايز. ويُدعم صدق النتائج الكلي بالتثليث بين مصدري البيانات الكمي والنوعي، إذ إن اتساق ما يرد في مقابلات الخبراء مع ما تُظهره الاستجابات الكمية يعزز الثقة في الاستنتاج، فيما يستدعي تباعدهما وقفة تفسيرية تُثري التحليل بدلاً من إغفالها.

8-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تُحلّل البيانات باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتشمل الأساليب المعتمدة: التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص العينة؛ والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستويات الاستجابة على أبعاد المقياس؛ ومعامل ارتباط بيرسون لفحص العلاقة بين نمو المشروعات ومستوى المعيشة وفرص العمل اختصاراً للفرضيتين الأولى والثانية؛ وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس حجم الأثر واتجاهه واختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالدعم الحكومي؛ وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) متبوعاً باختبارات المقارنات البعدية للكشف عن الفروق تبعاً للقطاع الاقتصادي اختصاراً للفرضية الرابعة. أما البيانات النوعية المستمدة من المقابلات فتُحلّل بأسلوب التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) عبر الترميز المفتوح ثم تجميع الرموز في موضوعات كبرى تُقارن بالنتائج الكمية.

8-7 حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على فحص أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في متغيري مستوى المعيشة وفرص العمل دون سواهما من المتغيرات التنموية. الحدود المكانية: المناطق الأربع المشار إليها داخل المملكة العربية السعودية. الحدود البشرية: أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملون فيها دون سواهم من أصحاب المصلحة. الحدود الزمانية: العام الدراسي الذي أُجري فيه التطبيق الميداني للأداة.

8-8 محددات الدراسة

تجدر الإشارة إلى محددات ينبغي أخذها بالحسبان عند تعميم النتائج؛ أولها أن الاعتماد على التقارير الذاتية للمشاركين في قياس مستوى المعيشة قد يدخل قدرًا من التحيز الإدراكي، وثانيها أن التصميم المقطعي (Cross-Sectional) لا يسمح بتتبع الأثر عبر الزمن ولا بإثبات السببية بمعناها الصارم، وثالثها أن اقتصار العينة على المنشآت المسجلة رسمياً يستبعد قطاعاً غير رسمي قد يختلف سلوكه ونتائجه، ورابعها أن تغطية المناطق الأربع لا تستوعب كامل التباين الجغرافي في المملكة. وتوصي الدراسة في ضوء ذلك بإجراء دراسات طويلة لاحقة تتجاوز هذه المحددات.

8-9 الاعتبارات الأخلاقية

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المحددات لا تبطل نتائج الدراسة ولا تُقلل من قيمتها، بل تحدد نطاق تعميمها تحديداً دقيقاً، وهو ما يُعدّ في أدبيات المنهجية فضيلة علمية لا نقصاً، إذ إن الدراسة التي تُصرّح بحدودها أجدر بالثقة من تلك التي تُعمّم نتائجها على إطلاقها. وتوصي الدراسة الباحثين اللاحقين بالبناء على هذه الحدود بوصفها نقاط انطلاق لأسئلة بحثية جديدة.

رُوعيت في إجراءات الدراسة الاعتبارات الأخلاقية المتعارف عليها في البحث العلمي، وتشمل الحصول على الموافقة المستنيرة من المشاركين بعد إحاطتهم بأهداف الدراسة وطبيعة مشاركتهم، وضمان سرية البيانات وعدم استخدامها لغرض أغراض البحث، وإتاحة حق الانسحاب في أي مرحلة دون تبعات، وعدم جمع أي بيانات تكشف هوية المشارك أو منشأته.

9. النتائج

يُعرض في هذا الجزء ما تُسفر عنه معالجة بيانات الاستبانة والمقابلات، إجابةً عن تساؤلات الدراسة واختباراً لفروضها الأربعة، وتُقدّم النتائج في جداول وأشكال مرقمة تسلسلياً حسب ورودها في النص، بحيث يوضع عنوان الجدول أعلاه وعنوان الشكل أسفله وفق تنسيقات المجلة.

9-1 وصف خصائص عينة الدراسة

يُستهل عرض النتائج بجدول التوزيع التكراري والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة البالغ عددهم 384 مشاركاً وفق متغيرات الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي والمنطقة والقطاع الاقتصادي وحجم المنشأة وعدد سنوات نشاطها وصفة المشارك، بما يُتيح للقارئ الحكم على مدى تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

9-2 نتائج التحقق من صدق الأداة وثباتها

يُعرض جدول معاملات ارتباط الفقرات بأبعادها ومعاملات ارتباط الأبعاد بالدرجة الكلية، إلى جانب جدول قيم معامل ألفا كرونباخ لكل بُعد وللمقياس ككل، تمهيداً للحكم على صلاحية الأداة لأغراض التحليل.

9-3 نتائج التساؤل الفرعي الأول (مستوى المعيشة)

تُعرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد مستوى المعيشة مرتبةً تنازلياً، مع تحديد درجة الاستجابة لكل فقرة وللبعد ككل وفق مدى الفئة المعتمد، ثم يُعلّق على أعلى الفقرات وأدناها تمهيداً لمناقشتها.

9-4 نتائج التساؤل الفرعي الثاني (فرص العمل)

تُعرض بالطريقة نفسها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد فرص العمل، مع تفصيلها بحسب القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للكشف عن أنماط التباين بينها.

9-5 نتائج اختبار الفرضيات

يُختبر كل فرض من فروض الدراسة الأربعة بالأسلوب الإحصائي المخصص له كما يُبين في قسم المنهجية: معامل ارتباط بيرسون للفرضيتين الأولى والثانية، وتحليل الانحدار للفرضية الثالثة، وتحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية للفرضية الرابعة، ويُبت في قبول كل فرض أو رفضه عند مستوى دلالة 0.05.

ويُراعى في عرض نتائج كل فرض إيراد قيمة المؤشر الإحصائي المحسوب ومستوى الدلالة المقابل له وحجم الأثر حيثما كان ذلك مناسباً، إذ إن الاكتفاء بذكر الدلالة الإحصائية دون حجم الأثر يُخفي الفارق بين علاقة دالة إحصائياً وضعيفة عملياً وأخرى دالة ومؤثرة فعلياً، وهو تمييز جوهري في الدراسات التي تُبنى عليها توصيات سياساتية.

كما يُراعى في عرض نتائج تحليل التباين إتباعه بالمقارنات البعدية عند ثبوت الفروق، لتحديد أي أزواج القطاعات مصدر الفرق تحديداً، لا الاكتفاء بإثبات وجوده على مستوى المجموعات ككل.

9-6 نتائج التحليل النوعي للمقابلات

تُعرض الموضوعات الكبرى المستخلصة من التحليل الموضوعي لمقابلات الخبراء ومسؤولي هيئة "منشآت"، ويُبين مدى تقاطعها مع النتائج الكمية أو تباعدها عنها، بما يُثري تفسير الأرقام بسياقاتها المؤسسية والميدانية.

9-7 دمج النتائج الكمية والنوعية

يُختتم عرض النتائج بمصفوفة دمج تُقابل بين كل نتيجة كمية وما يقابلها من شواهد نوعية، ويُصنّف الحاصل في ثلاث فئات: نتائج متقاربة يعزز فيها المصدران أحدهما الآخر، ونتائج مكتملة يُضيف فيها المصدر النوعي تفسيراً لما رصده المصدر الكمي، ونتائج متعارضة يتباعد فيها المصدران وتستدعي وقفة تفسيرية خاصة. ويمثل هذا الدمج ثمرة التصميم المختلط المتزامن الذي تبنته الدراسة، إذ لا يُقصد بالمنهج المختلط مجرد الجمع بين أداتين في دراسة واحدة، بل إنتاج فهم مركّب لا تبلغه أي من الأدوات منفردة.

ملحوظة منهجية: يمثل هذا القسم البنية التحليلية المعتمدة لعرض النتائج، وتُستكمل جداوله وأشكاله وأرقامه فور إتمام مرحلة التطبيق الميداني والمعالجة الإحصائية للبيانات، إذ لا يجوز علمياً إيراد نتائج قبل جمع بياناتها.

10. الخاتمة ومناقشة النتائج

10-1 مناقشة نتائج مستوى المعيشة

تُناقش نتائج البُعد الأول في ضوء ما توصلت إليه دراسة القحطاني (2023) التي أفاد 74% من مشاركيها بتحسّن ملموس في دخل أسرهم بعد ثلاث سنوات من تأسيس مشاريعهم، ودراسة آل الشيخ (2020) التي رصدت انعكاس التمكين الاقتصادي للمرأة على معيشة أسرتها. ويُتوقع أن تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع هذا الاتجاه في البُعد الدخلي، مع إضافة نوعية تتمثل في رصد الأبعاد غير النقدية للمعيشة التي أغفلتها الدراسات.

ومن المرجح أن تتفاوت الأبعاد الفرعية لمستوى المعيشة فيما بينها، إذ يُتوقع أن يكون التحسّن في بُعد الدخل والاستقرار المالي أوضح منه في بُعد الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، لأن الأخيرين يتأثران بعوامل بنيوية تتجاوز نطاق تأثير المنشأة الواحدة. وإن تحقق هذا النمط فإنه يدعم الطرح النظري القائل بأن أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المعيشة أثر جزئي مشروط لا أثر شامل مطلق، ويُبرز الحاجة إلى تكامل السياسات الاقتصادية مع سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة.

10-2 مناقشة نتائج فرص العمل

تُقرأ نتائج البُعد الثاني في ضوء دراسة العنزي والشهري (2022) التي أثبتت علاقة دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 بين نمو هذه المشروعات وانخفاض معدلات البطالة، ودراسة الحري (2019) التي قدّرت إسهام المشروعات الصغيرة بما يزيد على 60% من فرص العمل في القطاعات التجارية، ودراسة (Ayyagari et al. (2021 التي قدّرت إسهام القطاع بما بين 50 و60% من فرص العمل في الاقتصادات النامية. ويُتوقع أن تتسق النتائج الكمية للدراسة الحالية مع هذا الاتجاه العام، مع تمييزها بين حجم الوظائف المستحدثة وجودتها واستقرارها، وهو تمييز جوهري في ضوء ظاهرة "العمل الفقير" التي أُشير إليها في الإطار النظري.

10-3 مناقشة أثر الدعم الحكومي

تُناقش نتائج الفرضية الثالثة استناداً إلى دراسة السلمي والمطيري (2020) التي أكد 67% من مشاركيها الأثر الإيجابي لبرامج "منشآت"، ودراسة الزهراني وبازيز (2021) التي أثبتت أثراً دالاً للتمويل الميسر على معدل بقاء المشروعات بعد العام الثالث، ودراسة (Kambou, Page & Wantchekon (2019 التي رصدت تفوق المشروعات المستفيدة من التدريب المؤسسي في نمو التوظيف بمقدار 18%. ويُرجح أن تؤكد الدراسة الحالية الدور المعزّز للدعم الحكومي، مع بيان أي صور الدعم أعلى أثراً في السياق السعودي.

10-4 مناقشة الفروق تبعاً للقطاع الاقتصادي

تُفسّر الفروق المحتملة بين القطاعات الأربعة في ضوء تباين كثافة العمالة ومتطلبات المهارة وهوامش الربحية بينها، وفي ضوء ما خلصت إليه دراسة (OECD (2022 من أن السياسات الداعمة للابتكار والتحول الرقمي ترفع الإنتاجية ومستوى الأجور، بما قد يجعل القطاع التقني متميزاً عن القطاعات التقليدية في طبيعة أثره التنموي.

ويُتوقع في هذا السياق أن يُظهر قطاع الخدمات والتجارة قدرةً أعلى على توليد الوظائف عدداً بحكم كثافته العمالية وانخفاض عتبة الدخول إليه، فيما يُظهر القطاعان الصناعي والتقني أثراً أقوى في جودة الوظائف ومستوى أجورها بحكم ارتفاع متطلبات المهارة فيهما. وإن تحقق هذا النمط فإنه يحمل دلالة سياسية مهمة مفادها أن المفاضلة بين القطاعات في توجيه الدعم ينبغي أن تُبنى على تحديد الهدف المنشود: خفض البطالة سريعاً يقتضي أولوية للقطاعات كثيفة العمالة، فيما يقتضي رفع مستوى المعيشة على المدى الأطول أولويةً للقطاعات كثيفة المعرفة.

10-5 الخلاصة العامة

تنتقل مناقشة النتائج من ربطها بالإطار النظري للدراسة وبما توصلت إليه الدراسات السابقة، ولا سيما دراسة العنزي والشهري (2022) في بُعد التوظيف، ودراسة القحطاني (2023) في بُعد الدخل الأسري، ودراسة (Rahman & Ahmed (2021 في نموذج الوساطة الجزئية بين نمو المشروعات ومستوى المعيشة عبر متغير التوظيف. ويُتوقع أن تؤكد نتائج الدراسة الحالية الأثر الإيجابي المزدوج لهذه المشروعات على مستوى المعيشة وفرص العمل معاً، مع إبراز دور الدعم الحكومي بوصفه عاملاً معزّزاً، وبيان الفروق العائدة إلى اختلاف القطاع الاقتصادي، بما يُسهم في ردم الفجوة البحثية التي حُدّدت في مستهلّ الدراسة. (يُستكمل هذا الجزء في ضوء النتائج النهائية).

10-6 الانعكاسات السياسية

تترتب على الإطار التحليلي للدراسة جملة من الانعكاسات على صعيد السياسات العامة. أولها أن معايير تقويم نجاح برامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى إعادة نظر، بحيث تنتقل من مؤشرات الأداء الوسيطة كعدد

المستفيدين وحجم التمويل المصروف إلى مؤشرات الأثر النهائي المتصلة بدخل العاملين واستقرار وظائفهم ورفاههم. وثانيها أن استهداف الدعم ينبغي أن يراعي التفاوت بين القطاعات، إذ لا يُتوقع أن يحدث الدعم ذاته الأثر ذاته في قطاع كثيف العمالة كالتجزئة وقطاع كثيف المعرفة كال تقنية.

وثالثها أن معالجة التفاوت الإقليمي تستدعي أدوات تفضيلية موجّهة للمناطق الأقل حظاً من الاستثمار، لا مجرد إتاحة البرامج نفسها للجميع على قدم المساواة الشكلية، إذ إن تكافؤ الإتاحة لا يُنتج تكافؤ النتائج في بيئات متفاوتة الجاهزية. ورابعها أن الاستدامة تستوجب تحويل بؤرة الاهتمام من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النمو والبقاء، وهي المرحلة التي تتعثر فيها نسبة معتبرة من المنشآت ومعها الوظائف التي ولّدتها.

10-7 خاتمة

تخلص الدراسة إلى أن العلاقة بين نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتحسّن الفعلي في حياة الأفراد ليست علاقة تلقائية ولا مضمونة، بل هي علاقة مشروطة بجودة الوظائف المستحدثة واستقرارها، وبتكامل صور الدعم الحكومي، وبعدالة التوزيع الجغرافي والقطاعي للفرص. ومن ثمّ فإن قياس هذه العلاقة قياساً مباشراً على مستوى الفرد — لا استنتاجاً من المؤشرات الكلية — يمثل الشرط المنهجي لأي حكم علمي رصين على الأثر التنموي لهذا القطاع، وهو ما سعت هذه الدراسة إلى إرساء إطاره النظري والمنهجي تمهيداً لاستكمالته بالبيانات الميدانية.

11. التوصيات

انطلاقاً من أهداف الدراسة وإطارها التحليلي، تُصاغ التوصيات على مستويين: مستوى علمي يتصل بمسارات البحث اللاحقة، ومستوى عملي يتصل بالسياسات والبرامج. وتُقدّم على النحو الآتي:

أولاً: التوصيات على المستوى العملي

- ترشيد السياسات الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يربط بين النمو الكمي في أعداد المنشآت وأثرها التنموي الفعلي على الأفراد.
- توسيع برامج التمويل الميسر والتدريب المؤسسي، مع التركيز على المشروعات في سنواتها الثلاث الأولى لرفع معدلات بقائها.
- معالجة التفاوت الإقليمي في توزيع فرص العمل عبر حوافز موجّهة للمناطق الأقل حظاً من الاستثمار.
- تبني مؤشرات قياس دورية تجمع بين مستوى المعيشة وفرص العمل ضمن منظومة متابعة رؤية 2030.
- ربط برامج التمويل ببرامج بناء القدرات الإدارية والتسويقية، إذ إن التمويل منفرداً دون تأهيل إداري كثيراً ما يُفضي إلى تعثر المنشأة المستفيدة.
- تحفيز جودة الوظائف لا عددها فحسب، عبر ربط بعض صور الدعم بمعايير تتعلق بمستوى الأجور واستقرار العقود والتأمينات.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تتبّع المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر دورة حياتها كاملةً من التأسيس إلى التعثر أو النمو، بما يُتيح للباحثين وصانعي القرار قياس الأثر التنموي قياساً طويلاً.
- تخصيص برامج مساندة موجّهة للمنشآت في سنواتها الثلاث الأولى تجمع بين المرافقة الإدارية والدعم التمويلي المشروط بمؤشرات أداء، بدلاً من الاكتفاء بالدعم عند التأسيس.

- تعزيز نفاذ هذه المنشآت إلى الأسواق عبر تفعيل حصصها في المشتريات الحكومية وتيسير اندماجها في سلاسل توريد الشركات الكبرى على غرار التجربة الكورية.

- تطوير برامج تدريب مهني مزدوج تجمع بين التعليم النظري والتطبيق داخل المنشأة على غرار المنظومة الألمانية، بما يعالج فجوة المهارات ويرفع إنتاجية العاملين وأجورهم في آن.

ثانياً: التوصيات على المستوى العلمي والمقترحات البحثية

- إجراء دراسات طولية (Longitudinal) تتتبع الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر فترات زمنية متعاقبة بدلاً من التصميم المقطعي.
- توسيع التغطية الجغرافية لتشمل المناطق الأقل تمثيلاً في الدراسات المحلية، والمقارنة بين البيئتين الحضرية والريفية.
- دراسة القطاع غير الرسمي من المشروعات الصغيرة الذي تستبعده عادةً العينات المسحوبة من سجلات المنشآت الرسمية.
- توظيف نمذجة المعادلة البنائية (SEM) لاختبار الدور الوسيط لفرص العمل بين نمو المشروعات ومستوى المعيشة اختباراً أكثر صرامة.
- إجراء دراسات مقارنة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لبيان أثر تباين السياسات الداعمة في النتائج التنموية.

قائمة المصادر والمراجع

- آل الشيخ، ريم. (2020). ريادة الأعمال النسائية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمدينة الرياض: دراسة نوعية. مجلة المرأة والتنمية، 12(2)، 15-42.
- الحربي، نورة. (2019). دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية المحلية بمنطقة الحجاز. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة، 33(2)، 89-118.
- الزهراني، فهد وبازير، سالم. (2021). تمويل صندوق التنمية الاجتماعية وأثره في نمو المشروعات الصغيرة بالمنطقة الجنوبية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 29(4)، 77-101.
- السلمي، أحمد والمطيري، خالد. (2020). أثر برامج الدعم الحكومي على الأداء التشغيلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. المجلة العربية للإدارة، 40(3)، 112-145.
- العنزي، سعد والشهري، محمد. (2022). أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خفض معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد والتنمية، 14(2)، 45-78.
- الغامدي، عبدالله. (2021). دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنويع مصادر الدخل في ضوء رؤية 2030. المجلة السعودية للدراسات الاقتصادية، 8(1)، 23-56.
- القحطاني، سعيد. (2023). أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الأمن الاقتصادي الأسري بمنطقة عسير. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 19(1)، 33-60.

- الهيئة العامة للإحصاء. (2024). نشرة سوق العمل: الربع الرابع 2023. الرياض: المملكة العربية السعودية.
- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2024). تقرير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية 2023. الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2023). تقرير متابعة رؤية 2030: قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. الرياض.

References

- Ayyagari, M., Demirgüç-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2021). Small and medium enterprises and job creation in developing economies. International Finance Corporation.
- Beck, T., & Demirgüç-Kunt, A. (2022). SME sector size and poverty reduction: Panel evidence from developing countries. *Small Business Economics*, 58(1), 1-24.
- Dini, A., & Szakonyi, D. (2020). Regulatory reform and SME growth in the Middle East. *Journal of Development Economics*, 145, 102-119.
- Kambou, G., Page, J., & Wantchekon, L. (2019). Institutional capacity building and employment outcomes in Arab small enterprises. World Bank.
- OECD (2022). SMEs and the post-COVID-19 economic recovery. OECD Publishing.
- Rahman, M., & Ahmed, S. (2021). SME growth, living standards and employment: A structural equation model. *Journal of Small Business Management*, 59(3), 401-425.
- World Bank (2023). Doing business: Saudi Arabia. World Bank Group.